انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١

في ضوء وثائق الخارجية البريطانية

د. إبراهيم جلال أحمد

جامعة عين شمس

المقدمة

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١، وذلك من خلال وثائق الخارجية البريطانية. وتكمن أهمية تناول الموضوع، من خلال تلك الوثائق، في أنه حظي باهتمام كبير من قبل الخارجية البريطانية، حيث أوردت رصدًا دقيقًا لأسباب الانفصال، وبرنامج الانفصاليين عقب تنفيذ الانفصال وتداعياته والموقف الدولي منه.

كـــما أن هناك سببًا آخر، وهو أن أغلب من تنـــاولوا مـــوضوع الانفصال – وقاموا بجهد كبير – تناولوه من خلال مصادر أخرى. ولذا حاول الباحث إعـــادة طرحه من خلال وثائق الخارجية البريطانية التي استطاع الوصول إليها لمحاولة إضـــفاء بعد جديد على هذا الموضوع.

تمهيد: العلاقات المصرية– السورية منذ ١٩٥٥ حتى وقوع الانفصال في ٢٨سبتمبر ١٩٦١

منذ قيام ثورة يوليو **١٩٥٢** أعلنت مصر أنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن التصدي للأخطار الغربية والشيوعية الهادفة للسيطرة على العالم العربي لن تتـــأتى إلا من خلال الوحدة العربية، ولذا لم تقف الدول الغربيـــة مكتوفـــة الأيـــدي إزاء السياسات المصرية، فأقامت حـــلف بغداد **١٩٥٥**، الذي رفضت ســـوريا ومـــصر الانضمام إليه، وعملت مصر وسوريا على إقامة وحدة فيما بينهما. ولقد وقع حدثان زادا من ضرورة التعاون بين الطرفين، أولهما: حشد الجيوش الإسرائيلية على الحدود السورية. وثانيهما: وقوع العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٨ فبراير **١٩٥٥**. الأمر الذي دفع الدولتين إلى عقد اتفاق عسكري يقضى بإنشاء قيادة عسكرية مـــشتركة مصرية سورية في ٢٠ أكتوبر **١٩٥٥**. وأعلن عبد الناصر في حـــفل التصديق علـــى الاتفـــاقية " أن هذه الاتفاقية فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحـــدت سوريا مع مصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميـــع الأخطـــار الـــتي يمكـــن أن تتهدده".

وعلى أثر توقيع الاتفاق طاف كل من صلاح سالم وخالد العظم بعدة عواصم عربية لدعوتها للانضمام للاتفاق العسكري الجديد، الأمر الذي أدى إلى مزيد مـــن القلق من قبل الدول المناهضة لهذا التوجه الوحدوي، ومـــن ثم توالـــت المخططـــات الغربية المناوئة للسياسات المصرية السورية الوحدوية، وخاصة بعد تأميم قناة السويس

في يوليو ١٩٥٦، حيث وقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كعقبة كؤود حالت دون وصول الدعم المادي إلى مصر التي كانت تبذل قصارى جهدها آنذاك لبناء مشروع السد العالي، كما حاولت الدولتان تدبير مخطط لضرب سوريا من خلال لجنة ثلاثية ضمت مندوبين عن المخابرات الأمريكية والبريطانية والعراقية بالاتفاق مع بعض العناصر السورية اليمينية.

ومما دل على خطورة هذا المخطط، أن الحكومة العراقية تلقت أمرًا من المخابرات البريطانية بتنفيذه في نفس يوم العدوان الثلاثي على مصر. وفشل هذا المخطط كما فشل العدوان أيضًا[1].

ونتيجة لهذه التوجهات الرافضة للوحدة العربية، رأت مصر ضرورة الإسراع نحو دعم الوحدة العربية من خلال عقد التضامن العربي الرباعي بين مصر وسوريا والأردن والسعودية في ١٩ يناير ١٩٥٧ للاتفاق على تقديم الدعم المالي للأردن لكي لا يعتمد على بريطانيا، ولكن بريطانيا أوهمت الملك حسين بأن الوحدة ستقام على أنقاض الدول الملكية من أجل قيام دول جمهورية. وفى الوقت نفسه، جاءت الولايات المتحدة بمشروع وحدة إسلامية بزعامة السعودية التي حاولت ضم سوريا إليها كبديل عن الوحدة المصرية- السورية (العربية) لكنها فشلت، كما قامت السعودية بعدة حملات لتشويه صورة عبد الناصر بأنه معتنق الشيوعية، وأن مصر تسير في ركاب الاتحاد السوفيتي، ولذا شنت سوريا هجومًا على النظامين السعودي والأردني لتقربهما من الغرب. وزاد من توتر العلاقات السعودية- السورية حركة الانقلاب التي جاء على أثرها غلق السعودية سفارتها بدمشق وتعليق علاقاتها مع سوريا ومعارضة صلاح البيطار لسياسة السعودية وهجوم أكرم الحورانى على سياسة الملك سعود. ورغم محاولات الغرب والأنظمة الملكية إثناء سوريا عن السير قدمًا نحو الوحدة مع مصر، فإن سوريا رحبت بخطاب عبد الناصر في الإسكندرية، وأشارت إلى أنها ومصر يسيران في إطار الوحدة والتصدي للمشاريع الغربية المعارضة

لسياستهما الوحدوية، ولا يتم ذلك إلا من خلال الوحدة، يضاف إلى ذلك تأكيد البيطار على أن ثورة مصر في ١٩٥٢ تعد مفخرة لكل العرب، وعلى جميع الدول العربية أن تتبعها في منهجها من أجل تحقيق ثورة عربية كبرى. وأمام هذا الإصرار المصري السوري على الوحدة، أوفدت الولايات المتحدة لوى هندرسون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في مهمة خاصة بالشرق الأوسط طاف خلال شهر أغسطس ١٩٥٧ بكل من تركيا والعراق ولبنان والأردن، وكانت هذه الدول وثيقة الصلة بالغرب آنذاك، وظهر أن الغرب قدم الدعم المادي والعسكري لهذه الدول، بالإضافة إلى تغذية شكوك جميع دول المنطقة من الوحدة. ورغبة من الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مشروع أيزنهاور ١٩٥٧ لملء الفراغ في الشرق الأوسط، واعتماد الكونجرس الأمريكي لذلك مبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وقام المبعوث الأمريكي بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، التي حاولت فتح الباب للبلاد العربية المناهضة لفكر الوحدة العربية للتعاون معها والانضمام إلى حلف بغداد[٢].

ورغبة من الجانب السوري في إتمام الوحدة مع مصر، اتخذ الجيش السوري قرارًا باستقدام كتيبتين مصريتين إلى اللاذقية، وتمت العملية بسرية تامة في ١٤ أكتوبر ١٩٥٧، وبعد نزول القوات المصرية باللاذقية اجتمع مجلس النواب السوري مع مجلس الأمة المصري في جلسة مشتركة لإقرار مبدأ الاتحاد الفيدرالي. وفى ١٢ يناير ١٩٥٨ بادر ١٤ من كبار الضباط السوريين بالسفر إلى القاهرة، وهم مصممون على تحقيق الوحدة بأي شكل، وفى مقابلتهم لجمال عبد الناصر في مساء ١٥ يناير من العام نفسه، أوضح عبد الناصر أن مصر ليست مستعدة لقيام الوحدة قبل خمس سنوات، ولذلك تقرر إيفاد صلاح البيطار إلى القاهرة في ١٦ يناير الذي وصل أثناء اجتماع مجلس الأمة المصري للاحتفال بذكرى إصدار دستور ١٦ يناير

وأوضح لعبدالناصر أنه جاء ممثلاً للحكومة السورية ومطالبًا بإقامة دولة الوحدة. ولذلك أوضح عبد الناصر رأيه من خلال وضع شروط ثلاثة لإقامة الوحدة، وهي:

الأول– أن يجرى استفتاء شعبي على الوحدة بين مصر وسوريا.

الثاني– أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا وأن تحل الأحزاب نفسها.

الثالث– أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة.

ويرى الباحث أن هذه الشروط أدت فيما بعد إلى توتر العلاقات بين الطرفين، الأمر الذي أفضى إلى إجهاض الوحدة وقيام الانفصال عام ١٩٦١، حيث كانت من أهم عوامل الانفصال، لأن المجتمع السوري كان مجتمعًا حزبيًا سياسيًا.

وعقب ذلك، عاد صلاح البيطار إلى دمشق في ٢٢ يناير واجتمع بمجلس الوزراء السوري برئاسة شكري القوتلي لعرض موضوع الوحدة الذي اتُفق عليه في القاهرة، ثم عاد إلى القاهرة في ٢٥ يناير يحمل المشروع الكامل للوحدة بعد أن أقره مجلس الوزراء السوري الذي أعلن قيام الوحدة بعد موافقة الجميع على شروط عبدالناصر عدا الحزب الشيوعي الذي رفض حل نفسه وخرج زعيمه خالد بكداش من البلاد إلى الكتلة السوفيتية(٣).

وفى أول فبراير ١٩٥٨ عُقد اجتماع في قصر القبة بالقاهرة بين الرئيسين شكري القوتلي وعبد الناصر حضره ممثلو القطرين وانتهى الاجتماع بتوقيع كل منهما على وثيقة توحيد سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة، وفى ٥ فبراير وافق كل من مجلس النواب السوري والأمة المصري بالإجماع على المبادئ التي أقرت لقيام الوحدة وترشيح عبد الناصر ليكون رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة، وفى ٢١ فبراير أجرى استفتاء في الإقليمين السوري والمصري، وجاءت الموافقة شبه إجماعية، وتمخض عن ذلك كله أن ظهرت إلى الوجود الجمهورية العربية المتحدة، في ٢٢ فبراير كنموذج لأول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث(٤).

ويعلق محمد حسنين هيكل على الوحدة بقوله: "إن الوحدة الـتي تمـت في فبراير ١٩٥٨ كانت عملاً سهلاً، خدعتنا سهولته، وصورت الأمر للأمة العربيـة– على نحو هين ويسير– إن الذي حدث في فبراير ١٩٥٨ تم بسرعة وببساطة يمكن أن تصدق في الأحلام ولكن لا تصدق في الواقع"(٥).

وحتى يُنقل مشروع الوحدة من النظرية إلى التطبيق، أُعلن الدستور المؤقـت للجمهورية العربية المتحدة في ٥ مارس ١٩٥٨، ونظام الحكم فيها، وتضمن الدستور أن الدولة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمـة العربيـة، وينظم الاقتصاد وفقًا لخطط مرسومة تستهدف المصلحة العليا والعدالة الاجتماعيـة، وأن المواطنين سواء أمام القانون. والحريات العامة مكفولة في حدود القـانون. وأن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويتولى السلطة التنفيذية، كما يتولى مجلس الأمـة السلطة التشريعية.

وضمت أول حكومة كلا من: أكرم الحوراني (رئيس مجلس النواب السوري قبل الوحدة وهو بعثي). وصبرى العسلي (رئيس الوزراء السوري قبـل الوحـدة) كنائبين لرئيس الجمهورية. كذلك ضمت أول حكومة عددًا ملحوظًا مـن الـوزراء البعثيين واشترك في الوزارة أيضًا بعض الوزراء من العسكريين.

وفى نوفمبر ١٩٥٩، تشكلت ثلاث وزارات: إحـداها مركزيـة ومقرهـا القاهرة. ووزارة للإقليم الشمالي (سوريا). ووزارة للإقليم الجنوبي (مصر)، كمـا تم إنشاء مجلسين تنفيذيين، وكان غرض عبد الناصر من الوزارة المركزية استقطاب بعض الأقطاب البعثية في القاهرة، كما دعم قوة البعث في المجلس التنفيذي السوري بعناصر بعثية جديدة، أي أن عبد الناصر استقطب حزب البعث السوري، ولم يسمح له بأن يضع يده على الحكم، ومن ثم بدأت حملة النقد البعثي لعبد الناصر، واقتضى تزايـد الخلاف أن يرسل عبد الناصر عبد الحكيم عامر إلى دمشق متمتعًا بصلاحيات رئيس

الجمهورية، وأراد الأخير أن يقبض على زمام الأمور بحزم، مما أدى بالوزراء البعثيين إلى تقديم استقالاتهم، وازدادت هوة الخلاف بين سياسة الجمهورية وحزب البعث وكان ذلك أيضًا سببًا في تعكير صفو العلاقات بين الطرفين.

وفى المجال الاقتصادي والاجتماعي، اتخذت الدولة إجراءات اقتصادية للتعاون بين الإقليمين – أهمها إصدار قانون الإصلاح الزراعي في أواخر ١٩٥٨– الذي سيكون لها أثر سيئ على مسيرة الوحدة، كما تم في عام ١٩٥٩، توحيد قوانين شؤون العمل والعمال في الإقليمين، كما قام عبد الناصر في مارس ١٩٦١ بإعلان الاشتراكية وتأميم البنوك في سوريا، وهذا لا يتفق مع طبيعة المجتمع السوري. كما تم وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدة خمس سنوات (١٩٦٠– ١٩٦٥) كان الغرض منها زيادة الإنتاج في كل من إقليمي دولة الوحدة، كما اتُخذت الإجراءات اللازمة لزيادة التبادل التجاري بين الإقليمين.

أما بالنسبة للجيش، فبعد صدور الدستور المؤقت، أُطلق على الجيش السوري الجيش الأول، وعلى المصري الجيش الثاني، ونتيجة للنقص في عدد الضباط في الجيش الأول، فإن عبد الحكيم عامر قام بتعزيزه من الضباط والقادة المصريين، وتضمنت الدفعة الأولى من هؤلاء نحو مائة وعشرين ضابطًا.

وشهدت الأشهر الأولى من الوحدة عملية إنهاء الخدمة لعدد من الضباط الشيوعيين، نتيجة لأن الحزب الشيوعي السوري ومن ناصره كانوا من المعارضين لقيام الوحدة، كما أن عبد الناصر رأى ضرورة إعادة النظر في موقف الضباط السوريين البعثيين. ففي يوليو من العام نفسه سافر عبد الحكيم عامر بتوجيه من عبدالناصر إلى دمشق، وبعد دراسته للموقف، أمر بنقل نحو أربعين من الضباط السوريين إلى القاهرة، وكان نصفهم من البعثيين والنصف الآخر من المستقلين، واتضح أن القاهرة التي ألغت الأحزاب، لن تشجع النظام الحزبي في سوريا وخاصة

بين الضباط. وبدأ السوريون يشعرون أن الجيش في ظل الوحدة قد ابتعد عن السياسة وركز اهتمامه على عمليات الإعداد والتدريب العسكري، ولكن بمرور الوقت ظهرت الاحتكاكات والمناوشات بين الضباط السوريين والمصريين في الإقليم الشمالي، وبدأت النعرات الإقليمية والقطرية في التسلل إلى صفوف الجيش(٦).

أولاً – أسباب الانفصال وموقف مصر منه

بحلول ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، استطاع عدد قليل من قادة القوات السورية التابعة لحامية دمشق وقوة الصحراء بمساندة عدد من الضباط والعناصر المعارضة لقيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة إحكام قبضتهم على دمشق والسيطرة عليها، وعلى الرغم من تواجد أسماء وتنظيمات كثيرة دعمت الحركة الانفصالية في سوريا، إلا أن أبرزها مأمون الكزبرى الذي ترأس الحكومة السورية المؤقتة عقب الانفصال(٧).

وقد أشار القائمون بالعملية الانفصالية إلى أن هناك أسبابًا أدت إلى ضرورة التغيير والقيام بهذا العمل الذي سيقود سوريا إلى الطريق الصحيح. حيث أكدوا أن حركتهم تهدف إلى تأمين المجتمع السوري، والعمل على إنصافه – قدر المستطاع – من مظالم ناصر، مع الوضع في الاعتبار ضرورة الاستمرار في إقامة جسور العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ودعمها.

وأكدوا أيضًا أنه حينما فشلت سياسة الضباط السوريين في الحصول على حقوقهم نتيجة لسيطرة العناصر المصرية وكذلك العناصر السورية الداعمة لحكم ناصر على مقدرات الأمور في سوريا، قرروا القيام بهذه العمليات ودعم الحركة الثورية في سوريا، وصرحوا بأن هذه الحركة كانت على غرار الحركات الثورية التي ظهرت في البلدان العربية الأخرى من قبل، ولكن هذا الأمر كان قد ضُخِّم من قبل ناصر وأنصاره وعدد من الدول العربية التي كانت تؤيد نظامه.

يضاف إلى ذلك السياسة الاقتصادية التي انتهجها ناصر في سوريا لفرض النظام الاشتراكي على سوريا، وظهر ذلك بصورة جلية من خلال المقدمة التي صرح بها في حديثه في يوليو عام ١٩٦١ والخاص بالقرارات الاشتراكية. الأمر الذي أدى إلى اعتبار هذه القوانين بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والتي كانت مسئولة بصورة أساسية عن إفشال الوحدة التي لم تحقق آمال وأحلام الذين تحمسوا لقيامها.

كما ظهر الاستياء الشديد من قبل السوريين تجاه نظام ناصر، نتيجة السيطرة الواضحة من قبل العناصر المصرية على الشئون الداخلية، لدرجة أن هذه الهيمنة أصبحت ظاهرة للعيان ومتغلغلة في كافة شئون البلاد ومرافقها، والدليل على ذلك إعادة تنظيم ناصر للنظام الإداري في سوريا في أغسطس من العام نفسه بالقدر الذي يوسع من السيطرة المصرية على كافة شئونها[٨].

ومما زاد من لهيب ثائرة الانفصال في نفوس العناصر التي قامت به، بروز شعبية ناصر التي وصلت إلى الذروة، وسياسته التي أدت إلى ربط سوريا سياسيًا واقتصاديًا وعسكرياُ برباط يقوى مصر في مقابل إضعاف سوريا، مما أسهم في تعاظم سلطة مصر، وفى مقابل ذلك انتهج سياسة تعمل بصورة تدريجية على الحد من سلطة الغالبية العظمى من القيادات السورية والتخلص منها، والادعاء ظاهريًا بأن هذه السياسة من أجل إعادة الهدوء في سوريا ودعم الاستقرار بها عن طريق انتهاج كافة أشكال الأمن المقيدة التي أدارها عبد الحميد السراج، الذي انشق فيما بعد على ناصر قبل يومين من الانفصال.

وقد لعب السراج دورًا على قدر كبير من الأهمية في مساندة العناصر التي قامت بالانفصال عقب عودته من مصر إلى سوريا، وذلك بسبب تهميش دوره بالصورة التي أصبح بمقتضاها لا حول له ولا قوة على الرغم من أنه كان نائبًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، غير أن كافة الأمور في سوريا وُضعت آنذاك في أيدي عبد

الحكيم عامر، مما أدى إلى ظهور الحنق الشديد من قبل السراج على ناصر وعبد الحكيم عامر، ومن ثم الرغبة في القضاء على الحكم الناصري في سوريا.

ونتج عن هذه السياسة الناصرية في سوريا سبب آخر، أدى إلى اقتناع قادة الانفصال بضرورة الانفصال عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وهو عسكرة النظام في سوريا من قبل القيادة المصرية واستخدام السياسات القمعية، والعمل قدر المستطاع على تعميق مشاعر العداء المناهضة للعناصر السورية التي تختلف مع ناصر ونظامه في سوريا، وكذلك بين الفيالق السورية التي أعربت عن استيائها من المعاملة القمعية والتعسفية التي تعرضت لها على أيدي قادة السلطات العليا المصرية.

يضاف إلى ذلك ما أكده الانفصاليون، من أن هذا الانفصال السوري لم يكن ناتجًا عن الرفض السوري للوحدة العربية التي نادي ناصر بضرورة السير قدمًا نحو تنفيذها، ولكنه كان رفضًا لفكر عبد الناصر الوحدوي الذي كان من أبرز نقاط ضعفه إهمال المشاعر الوطنية القُطْرية والإقليمية في العالم العربي، ومحاولة إيجاد وحدة من خلال فرض سياستي الأمر الواقع والإكراه، وإجبار الدول العربية على اتخاذ هذه الخطوة في ظل سياسة الترهيب والإجبار[٩].

ولكن يجب الإشارة إلى أن ناصر لم يُجبر سوريا على الوحدة ولكن العناصر العسكرية السورية هي التي ألحت عليه بصورة واضحة من أجل إعلان الوحدة وهي التي حملت ناصر على أكتافها في سوريا نفسها من قبل، وكان يحاول إثناء سوريا عن إعلان الوحدة بهذا الشكل السريع، إلا أننا في الوقت نفسه لا نبرئ الحكومة المصرية– بزعامة ناصر– من الوقوع في بعض الأخطاء إلى أدت في نهاية الأمر إلى انفصام عرى الوحدة بين الطرفين عام ١٩٦١.

من خلال هذه الأسباب التي جاءت في ثنايا الوثائق البريطانية يتضح لنا أن هناك تحاملاً كبيرًا على شخص عبد الناصر، وإلقاء أغلب أسباب الانفصال على

عاتقه وسياساته وأسلوب إدارته لمشروع الوحدة، مع تجاهل – من جانب الوثائق أو قادة الحركة الانفصالية –للخلفيات أو العوامل الأخرى التي وقــفت كعقبة كــؤود في سبيل استكمال مسيرة الوحدة، ومنها العوامل الجغرافيــة، وطبيعــة الــشعبين، والعوامل السياسية والعسكرية والتدخلات الخارجية وغيرها من العوامل.

وقد ذكر القوتلي في إحدى خطبه في ٢٣ أكتوبر ١٩٦١، أنه من المؤكد أن البعض الذي قد يجوز تطبيقه في مصر لا يمكن ولا يُجدي تطبيقه في سوريا لاختلاف البيئات جغرافيًا وبشريًا واجتماعيًا.

وقد ساعد ذلك على وجود ثلة من العوامل أدت إلى هذا الفــشل، ومنــها صعوبة الانتقال بين الإقليمين، والاختلاف البشرى بين الشعبين، ويظهر ذلك بصورة جلية في قول القوتلي لعبد الناصر، سوف تجد سوريا قُطرًا من الصعب حكمــه، إن نصف السوريين يرون أنفسهم زعماء، ٢٥ % أنبياء، ١٠ % آلهــة. يــضاف إلى ذلك الفارق الواضح بين البرجوازية المصرية والسورية، حيث انتشرت البرجوازيــة السورية وتوسعت واستثمر التجار السوريون في مصر بفتح المحلات والشركات، في الوقت الذي ذهب فيه المصريون إلى سوريا للبيع بشكل فردى حــتى أنهــم أبلغــوا عبدالحكيم عامر بوضعهم المتردي في سوريا فقرر ترحيلهم إلى مصر، وهــذا إن دل على شيء إنما يدل على العقلية التجارية للسوريين والعقلية الزراعية للمصريين، كما كان للسياسة المتعلقة بالجيش أثر في ذلك؛ نتيجة لسحب الجيش السوري– بقيادته– إلى مصر بمرتبات صغيرة، ونقل الجيش المصري بعدد كبير إلى سوريا بمرتبات كبيرة، وكذلك كان لإسناد المناصب القيادية في الجيش السوري للضباط المــصريين أثــره السيئ على مستقبل الوحدة، ويتعلق بهذا– أيضًا– الصراع بين السراج وعامر الذي كان سببًا من أسباب الفشل، فحينما عاد السراج إلى سوريا وتم استغلاله من قبــل الانفصاليين طلب عبد الكريم النحلاوي السكرتير الشخصي للمشير عامر إجــراء بعض التعديلات في الجيش السوري، ووافق عامر وهو لا يدرى أنه يريــد تقريــب

عناصر مؤيدة له وإبعاد آخرين، ويضاف إلى هذه الأسباب، عدم وجود اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

وكرد فعل من عبد الناصر على تلك الحركة الانفصالية قام في ٢٩ سبتمبر بإلقاء كلمة، تطرق فيها إلى ما حدث في سوريا وكذلك إلى ضرورة دعم الوحدة العربية، وصرح فيها بأن عددًا قليلاً جدًا من القوات العسكرية السورية قامت بحركة انفصالية في سوريا، ولكن الذي زاد من خطورة هذه الحركة، أن رياح الغدر كانت قد انتشرت ولاحت في الأفق، وفى بداية الأمر ظهر أن الجماهير المحتشدة في دمشق ومدن أخرى لم تخش المتمردين وتصدوا لهم، بل والأكثر من ذلك قاموا بتظاهرات مؤيدة للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[١٠].

وأشار كذلك إلى أنه حتى منتصف ليلة ٢٨، فإن الجماهير السورية في حلب واللاذقية بصفة خاصة، ظهرت عندهم مشاعر الوحدة بين البلدين، ودلل على ذلك، بأن اللاذقية طلبت قوات من مصر لمساندها في القضاء على هذه الحركة التي قام بها الانفصاليون، وأكد أنه رأى ضرورة تلبية طلبهم، حيث قرر أن يرسل إليهم فرقتين، وقوات بحرية، وقد اشتملت هذه القوات على ٢٠٠٠ من المظليين، إلا أنهما أي" حلب واللاذقية، كانتا قد ارتبطتا مؤخرًا بالمتمردين.

وأكد عبد الناصر المؤيد للوحدة العربية، أنه على الرغم مما حدث بسوريا، كان أمرًا غير وارد من وجهة نظره أن يحارب العرب بعضهم البعض، ولذا أصدر أوامره للقوات في منتصف الليل بالعودة، ومن جهة أخرى، أشار إلى أن هناك١٢٠ من المظليين هبطوا في اللاذقية، وأصدر أوامره لهم بألا يواجهوا العناصر السورية وأن يستسلموا للقيادة المحلية، وأن يوقفوا كل العمليات العسكرية.

كما صرح بأنه يجب على العرب أن يدعموا القومية العربية بأقصى سرعة، حيث إنها ما زالت على قيد الحياة رغم الخيانات السابقة التي ظهرت على يد الأمير

عبد الإله الوصي على عرش العراق، ونورى السعيد. فالسوريون آمنوا بالوحدة، وأنه حذرهم من أن هذا سوف يكون أمرًا صعبًا للغاية، ولكن عليهم التصميم بالإجماع على السير قدما نحو طريق الوحدة العربية وأنه وافق على القيام بهذه المسئولية وبدأها من سوريا من خلال إقامة اتحاد الجمهورية العربية المتحدة.

كما أكد أنه في سبيل إنجاز الوحدة بين البلدين ودعمها، واجه منذ بداية تفعيل الوحدة صعوبات جمة في سوريا، ولكنه أعلن أنه لم يندم على العروبة ولا يستطيع إنكارها. وأن الجمهورية العربية المتحدة يجب أن تظل الأساس للوحدة العربية. وأشار إلى أنه في بورسعيد فشلت القوى العظمى في القضاء على الأمة، لكن عملاء الرجعيين والاستعماريين نشطوا بصورة أكثر في سوريا، ومن أهم الشخصيات التي لعبت دورًا في هذا الأمر الملك حسين الذي دعم الحركة الانفصالية منذ أيامها الأولى واعترف بالحكومة الانفصالية.

ومن أجل التصدي لهذا الفكر الانفصالي، الذي يؤدى إلى وأد الوحدة العربية، طلب ناصر المزيد من التضحيات من أجل دعم مسيرة الوحدة العربية، وأن ذلك يجب أن يُنفذ. فالوحدة هي القومية، غير أنها لا يمكن أن تتحقق عن طريق العمليات العسكرية، وأكد أنه على يقين من أن الشعب السوري لن يتخلى عن أهدافه التي كافح من أجلها في السنوات القليلة السابقة لإقامة الوحدة، ولا عن تحقيق إنجازاته الاجتماعية"الاشتراكية".

وفى هذا السياق تحدث لمدة طويلة عن التشريعات الاشتراكية، وأشار إلى أن الدوائر الرجعية والاستعمارية حاولت اغتنام الفرصة لكي تستعبد الشعب السوري وتقوده إلى الاستغلال الرأسمالي والرجعية، إلا أنه رفع صوته مرة ثانية في وجه الاستعماريين والرجعيين[١١].

وأعلن عبد الناصر أن مصر أفادت سوريا خلال فترة الوحدة، حيث قـــدمت لسوريا فور قيام الوحدة ١٣,٥ مليون ليرة سورية لمواجهة عجز الميزانية الـــسورية، كما كانت تقدم ثلاثة ملايين جنيه مصري سنويًا علاوة على تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه إسترليني. ووصل مجموع الإنفاق الفعلي خلال فتـــرة الوحـــدة ٢٨٦٢ مليون ليرة سورية. وقد اعترف عبد الناصر بأنه لم يكن يعلم بتصرف المـــصريين في سوريا من تحويلات الجنيه إلى الليرة وشراء الكماليات من سورية.

ونتيجة لأهمية خطاب ناصر، كرست الكثير من الـــصحف أعـــدادها لهـــذا الخطاب، وظهر من خلالها الكثير من النقاط، وهي:

تأكيد ناصر – بصفته رئيس الدولة– على رفضه السماح للوحدة بأن تستمر عن طريق العمليـــات العسكرية وذرف الدم العربي.

وكذلك الإشارة إلى أن الحكم الجديد في سوريا، تم السيطرة عليه عن طريق مجموعة من الاحتكاريين الذين يكنون عداءً شديد للإصلاحات الاشتراكية التي قامت بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة في سوريا، والذين استغلوا ارتباطهم بمجموعـــة من الضباط لتنفيذ المؤامرة(١٢).

يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أنه لا يوجد دليل قوي دامغ على مشاركة الإمبريالية في هذا الأمر، إلا أنه في الوقت نفسه، لا يمكن تبرئة الاســـتعماريين فقـــد أعلنت الـــ بي بي سي BBC، أنه كانت هناك تحركات وشيكة عن طريق الأســـطول السادس للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الاعتراف السريع بالحكم الجديـــد في سوريا عن طريق الملك حسين والحكومة التركية وشاه إيران تعد أسبابًا قوية لتأكيـــد ذلك الاتجاه، واضطلاع القوى الإمبريالية بتحريك نعرة الانفصال لدى العناصر التي قامت به ومن شايعها.

كما أوضحت الصحف، أن الاستنتاج العام من خلال حديث ناصر، أن ما حدث في سوريا لا يعدو سوى نكسة مؤقتة، وأن الشعب السوري يجب أن يحرز في ختام هذه النكسة النصر أي القضاء على الحركة الانفصالية وإعادة الوحدة بين البلدين(١٣).

وعلى الرغم من التصريح الذي أدلى به ناصر، وفحواه أنه يستبعد استخدام القوة ضد العناصر التي قامت بالانفصال في سوريا، فقد أشار السير آرثر السفير البريطاني في مصر، أنه مما لا شك فيه أن ناصر آنذاك لم يستطع بأي حال من الأحوال، استخدام العمليات العسكرية ضد سوريا ما دامت حكومة دمشق تتمتع بالجماهيرية الشعبية، وتسيطر على اللاذقية، ولكن في حالة انقسام الجيش السوري، ربما يحاول دعم الفصائل المنشقة عن طريق الجو من خلال القوات الجوية.

إلا أن الدلائل تتناقض مع تحليل آرثر؛ حيث أشارت إلى أن قوة مصر العسكرية ومن ساندها من السوريين- كانت لا تقارن بالقوة العسكرية للانفصاليين حيث كانت الأولى تفوقها كمًا وكيفًا، ولكن عبد الناصر لم يُرد استخدام القوة العسكرية.

وفى الوقت نفسه، فإن عبد الناصر، أكد أكثر من مرة، أنه لن يساوم المتمردين، وقد لاقى فرصته فقط لحل وسط معهم في المراحل الأولى من الانقلاب، ولكن آرثر أشار إلى أنه لا يعتقد أن يقدم عبد الناصر على اتخاذ أية خطوة تجاه الحكومة السورية (الانفصالية)، وأبعد من ذلك، أنه من الصعب التنبؤ بما سوف يفعله عبد الناصر، ولكنه في الوقت نفسه أشار إلى أنه من خلال تجارب وخبرات ماضية، أنه سوف يرد بقوة وربما بصورة لا مبرر لها، لأن هذا يعد بمثابة ضربة قاصمة لهيبته.وأشار كذلك إلى أن هناك أشخاصًا على ارتباط وثيق بالحكم في الجمهورية

العربية المتحدة توقعوا أحداث عنف مثيرة خلال الأيام القليلة القادمـــة في ســـوريا وعمان على أساس تأييد الملك حسين للحركة الانفصالية.

وأنه يتوقع كذلك أن بوسع ناصر الإقدام على عمـــل يـــؤدى إلى زعزعـــة الحكومة الانفصالية في دمشق بغض النظر عما سيحدث بعد ذلك، ومحاولة القـــضاء على جزء من الجيش السوري، واعتقد كذلك، أن الملك حسين والحكومة الأردنية — المؤيدة للانفصال –أيضًا سوف تكون من أهداف السيادة المصرية، وأن هذا العمـــل كان يعتمد من وجهة نظره، على شبكة الاستخبارات المصرية في سوريا والتي كانت قادرة آنذاك على الإبقاء على الانفصال أو القضاء عليه.

وأكد أنه من المرجح ألا يؤثر فقد سوريا على قوة قبضة ناصر علـــى مـــصر، خاصة وأن البسطاء من المصريين قد صرحوا من قبل بأن موضوع الوحدة هذا كـــان بمثابة استنزاف للثروة المصرية.

يضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك أي ضغوط شعبية على عبد الناصر لكـــي يتخذ أي موقف بشأن هذا الحدث، فالمصريون وافقوه على أنه حاكم مصر، ولكن مما لا شك فيه أن ناصر نفسه وحكمه الذي اشتمل على الجيش والقوميين العرب كان يبغى العودة لحكم الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر معًـــا) وأشـــار آرثـــر كذلك، إلى أنه كان يؤمن بأن الشعب السوري أراد ناصرًا وأنه ســـوف يعـــود إلى سوريا إذا انتظر(١٤).

وقد دللت الوقائع فيما بعد صدق رؤية آرثر التحليلية فيما يتعلـــق بـــشعبية ناصر لدى الشعبين المصري والسوري، وأن الشعب الـــسوري لم يؤيـــد الانفـــصال بصورة كاملة، حيث بدأ العسكريون السوريون في القيام باتصالات مباشـــرة ودون علم الحكومة البرلمانية مع عبد الناصر، وذهب عدد من قادة الانقـــلاب إلى مـــصر يفاوضونه من أجل إعادة الوحدة عن طريق القيام بانقلاب على الحكومة الانفصالية،

وحينئذ بدأ عبد الناصر يسرد أفكاره ويحدد أهدافه ويطلب منهم ضــرورة إعــادة الوحدة ثم طمأنهم بمساندته لسوريا في حالة تعرضها لهجوم إسرائيلي.

وبحلول ٥ أكتوبر ١٩٦١ كرس عبد الناصر الكثير مما جاء في بيانه من أجل الدفاع عن سجله في سوريا منذ قــيام الوحدة الاندماجية، وتحذير العناصر التي تقف بالمرصاد للجهود التي تُبذل من أجل إقامة الوحــدة العربيــة وبخاصــة الإمبرياليــة وإسرائيل، كما أشار في بيانه، إلى أنه طبقًا للجهود التي بذلها للجمهوريــة العربيــة المتحدة، كان يجب أن يكون حتميًا رئيس سوريا. بعد ذلك أدلى ناصر بتصريح جاء فيه: أنه أصدر تعليمات بأن تتفاوض الجمهورية العربية المتحدة مع الأمم المتحدة ولا تقف حجر عثرة في طريق طلب سوريا لعضوية الأمم المتحدة، وأكد أنه لا يريــد أن يعزل سوريا، كما أشار إلــى أنه لا يعترض على عضوية سوريا في الجامعة العربيــة، أضاف، أنه لا يجب على الجمهورية العربية المتحدة أن تعترف بالسلطات الــسورية كحكومة حتى يعبر الشعب السوري عن هذا بنفسه، كما عبر عــن نقــده الحــاد للحكومات التي اعترفت بالنظام الجديد في سوريا. واختتم حديثه بــأن أوضــح أن الجمهورية العربية المتحدة ستظل بمثابة الحامية لآمال وكفاح العرب، لأنه يؤمن بالأمة العربية[١٥].

وعقب البث الإذاعي لناصر في ٥ أكتوبر، أجاب الكزبرى علــى مراســل صحفي، بأن ناصر لا يزال لا يدرك أن الشعب السوري الذي اختار الوحدة فيمــا سمي بالجمهورية العربية المتحدة، هو نــفس الشعب الذي دعم الانفصال (الثــورة) على حد قوله؛ لأن الاتحاد كان قد انحرف عن مقصده وأصبح ديكتاتوريًا. وأضــاف بأن جوهر الحركة الانفصالية وهدفها هو الحفاظ على الشفافية والنقاء والمثل العليــا للاتحاد والرغبة في تحقيق فعلى للوحدة بين كل الشعوب العربية، كما صــرح بــأن المسئولين المصريين تلقوا معاملة طيبة قبل العودة إلى الوطن[١٦].

وبالنسبة لموضوع الاعتراف، صرح بأن الرئيس ناصر أدرك أن الحكم السوري يجب أن يكون معترفًا به بصورة واسعة، وأن ذلك سوف يكون بمثابة سلبية كبيرة بالنسبة له، إذا هو قطع العلاقات مع كل الدول التي اعترفت بالجمهورية السورية.

وفيما يتعلق بانتخابات الحكومة السورية، صرح بأنه سبق أنه أعلن من قبل أن الحكومة أعلنت عزمها على خوض الانتخابات، وأن الشعب سوف يعبر عن رؤيته واختياره الأمثل.

وختم حديثه بعبارة "تحيا الجمهورية السورية، وتحيا الوحدة العربية الكبرى الحقيقية"(١٧).

ثانيًا – برنامج الحكومة الانفصالية عقب الانفصال

بعد نجاح الحركة الانفصالية، أكدت قيادة الانفصال في ٢٩ سبتمبر، أنها لا تهدف إلى الإضرار بمصالح البلاد، وأن الجيش لم يكن يسعى إلى تحقيق مصالح ضيقة، مثل أي مجموعة أخرى في سوريا وأن الحكومة الجديدة سوف تسير على نفس المنوال الذي سارت عليه الانقلابات العسكرية التي قامت في الدول العربية، وقام الكزبرى رئيس الوزراء – وكان من المحافظين المتعاطفين مع الغرب – على الفور بتأليف الوزارة من ممثلين للغرف الصناعية والتجارية والسياسيين القدامى، واشتمل التعيين على عشرة من زملائه (١٨).

وقد شكلت الحركة الانفصالية المجلس الانتقالي أو الحكومة الانتقالية بعناية ودقة فائقة، حيث اختارت بعض العناصر التي تنتمي إلى الطبقات العليا في المجتمع، وأصحاب المهن المختلفة، والأحزاب المحافظة السابقة، واثنين من العناصر المسيحية. وأكدت الحكومة، أن العناصر التي تشكلت منها هذه الحكومة كانت تتميز بالرؤى المعتدلة.

وإن كان الباحث يرى أن العناصر التي وقع عليها الاختيار كانت من الداعمين لسياسة الحكومة المناوئة لفكرة الوحدة على النهج الناصري التي لا تؤمن بها العناصر التي قامت بالحركة الانفصالية والتي زعمت أن ناصر لم يضع في اعتباره الشخصية القطرية لسوريا.

كما رأت الحكومة ضرورة الإسراع في إقامة الانتخابات البرلمانية درءًا للأخطار وعدم الاستقرار، ولذا قررت إقامتها في غضون أربعة أشهر، وتعهدت بإعادة الحرية المدنية، واتساع المكاسب العمالية، والإصلاح الزراعي، حيث قامت الحكومة بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، وتشجيع المشاريع التجارية الفردية، والاستثمارات الخاصة، والتصنيع، والاستثمارات الأجنبية. وتمسكها بمبدأ الوحدة العربية وميثاق الأمم المتحدة، وسياسة عدم الانحياز، والعمل على إتاحة فرص كبيرة لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في سوريا لدعم الحياة الحزبية الديمقراطية. وأشارت إلى أنها لن تتهاون مع كل من تسول له نفسه إضعاف الحركة التي قامت بها هذه الحكومة وإجهاضها(١٩).

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه الحكومة في حالة وصولها إلى سدة الحكم ستتبع كافة السياسات التي تتراءى لها من أجل إحكام قبضتها على البلاد بصفة عامة والعناصر المناهضة لها على وجه الخصوص.

ولكي تؤمن الحكومة الجديدة النجاح الذي أحرزته عن طريق الحركة الانفصالية، رأت ضرورة تحاشي وصول العناصر المناهضة لفكرها إلى الحكم. ومن أجل تنفيذ هذه السياسة استمرت في حظر نشاط الحزب الشيوعي، وعملت كل ما في وسعها – قبل الانتخابات – من أجل استبعاد العناصر اليسارية من العملية الانتخابية، والسيطرة على المراكز الرئيسية في الحكومة وبخاصة الأمنية والعسكرية.

وعقب الانفصال، بدأ العسكريون السوريون يستأنفون نشاطهم، وكذلك الأحزاب، وخير مثال على ذلك الحزب القومي السوري، بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي السوري أشاد عقب الانفصال وبعد تردد بالحركة الانفصالية التي أُطلق عليها من جانب القائمين بها "الثورية" ودعا إلى إقامة حكم ديمقراطي وطني، لأن ذلك سوف يؤدى إلى إحراز مكاسب كثيرة تتعلق بالحرية واتساع الأنشطة المختلفة في سوريا، ويحول دون أتباع الحكم القمعي في سوريا. لكن سياسة الحزب الشيوعي سوف تؤدى من وجهة نظر الحكومة الجديدة إلى مشكلة تتعلق بالحصول على تأييد واسع النطاق للحكومة الجديدة، نتيجة لتواجد تناقض واضح بين القومية العربية والشيوعية، حيث إن الشيوعية لا تؤمن بالقوميات. لذا فإن الأحزاب الشيوعية – التي دعمت الانفصال في البداية – سوف تصبح من أشد المعارضين الرئيسيين بجانب الأحزاب اليسارية للحكم الجديد، ورأت الحكومة الانتقالية أن هذا الأمر سوف يؤدى إلى اضطراب الأمور وزعزعة الأمن في سوريا في حالة عدم التصدي له أو القضاء عليه في الفترة المبكرة من الانفصال.

ومنذ قامت الحركة الانفصالية في سوريا، أكد الانفصاليون ضرورة دعم الاستقلال الاقتصادي السوري داخليًا وخارجيًا، وضرورة إحداث تغييرات جذرية في طبيعة السياسات والمؤسسات الاقتصادية، التي سيطر عليها المصريون إبان فترة الوحدة وأدت إلى إضعاف الاقتصاد السوري بصورة واضحة[٢٠] والدليل على ذلك أن العملات السورية والمصرية لم تكن قابلة للتحويل بحرية في ظل الحكم الاتحادي، فكل إقليم احتفظ بعملته وقيمتها، كما أن الضرائب والرسوم الجمركية كانت مختلفة، والأكثر من ذلك لم توقع أي اتفاقية بشأن العمال أو تقام أية مشاريع اقتصادية رأسمالية بين البلدين، ولذا تطلب الأمر من وجهة نظرها، ضرورة امتلاك الدولة للشركات البترولية، وشركات الخطوط الجوية، وشركات السفن البحرية،

والمحافظة على العملة الوطنية، والميزانية الإقليمية، والبنك المركزي السوري، والاحتياطيات من النقد الأجنبي. كما كانت سوريا فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية الدولية، تستخدم بنكها المركزي وميزانيتها ومكاتبها الحكومية أكثر من استخدامها للمؤسسات الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة والموجودة في القاهرة من أجل تنفيذ مشاريعها التجارية وتنظيم مدفوعاتها، وبرامج المساعدة الاقتصادية الخارجية.

إضافة إلى ذلك أشارت الحكومة الانفصالية، إلى أن الاتفاقيات الاقتصادية المنفصلة من أجل سوريا على حدة ومصر على حدة، بدأت تتحول إلى اتفاقيات اقتصادية من أجل الجمهورية العربية المتحدة التي أفادت منها مصر ولم تفد سوريا في شيء، يضاف إلى ذلك أنه كان يوجد حتى عام الانفصال، حكم منفصل للبلدين، وخير دليل على ذلك، احتفاظ سوريا بعضويتها وحصتها وبالحقوق المخولة لها في صندوق النقد الدولي. كما كانت اتفاقيات المساعدات الاقتصادية والتقنية بصفة عامة كل منها على حدة بالنسبة للبلدين، لذا كانت كل المشاريع والأنشطة الاقتصادية تتم مع كل بلد على حدة[٢١].كما أن الأملاك التي تم تأميمها من المحتمل أن تعود إلى ملاكها السابقين، وأن الاستثمارات الخاصة من قبل الدول العربية سوف تلقى تشجيعًا كبيرًا ودعمًا ملموسًا من النظام الجديد في سوريا[٢٢].

وقد أشارت الحكومة كذلك إلى أنها منذ قيام الانفصال واجهت جملة من المشكلات الاقتصادية من أهمها، المشكلات المالية، مثل انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لزيادة النفقات الحكومية في ظل تزايد عدد الجيش ومخصصات التنمية، فضلاً عن تأثير التضخم واتساع الائتمان في القطاع الخاص المتعلق بالاقتصاد. وأكدت أن سياستها الاقتصادية سوف ترتكز على الخطوات التالية:

-إعادة حرية تعاملات الحكومة السورية فيما يتعلق بالليرة السورية، أي سيطرة سوريا على عملتها وتقييمها بالصورة التي تتراءى لها.

- الإبقاء على حصص الاستيراد والرسوم الجمركية الكبيرة.

- استمرار قبول المساعدات الحكومية الخارجية من أجل إقامة مشاريع التنمية الرئيسية في البلاد.

- خلق مناخ وظروف ملائمة للاستثمار الرأسمالي الخارجي من أجل عودة الرأسمالية الأجنبية إلى سوريا، وإعادة الثقة في المناخ الاقتصادي السوري، وخاصة أن سوريا تسعى جاهدة للحصول على احتياطي النقد الأجنبي من خلال البحث عن قروض أجنبية، خاصة وأنها كانت في مسيس الحاجة إلى الائتمانات الأجنبية حتى الربيع التالي لتستطيع من خلال مبيعات القطن السوري إلى الأسواق الخارجية، إحداث توازن في تعاملاتها الخارجية، والتأكيد على أن الاقتصاد السوري سوف يتعافى من خلال تصدير هذا المحصول بصفة خاصة خلال الفترة الممتدة من ١٩٦١ - ١٩٦٤، وأن هذا المحصول يعد بمثابة هبة لسوريا سوف تجنى من خلاله أرباحًا طائلة[٢٣].

وقد أدى هذا الانقلاب إلى إحداث تغييرات جذرية على المسار العسكري، حيث انسحب القادة العسكريون الذين هيمنوا على مقدرات الأمور في البلاد خلال فترة الوحدة إلى الوراء، وتم تعيين عبد الكريم زهر الدين الدروزي قائدًا عامًا للقوات، ولم يكن لديه أي حس سياسي، كما أنه لم يكن مؤهلاً تأهيلاً كافيًا لتولى منصب القيادة العامة للقوات المسلحة.

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم اتجاه الحكومة المؤقتة نحو الطريق الصحيح الذي يقود سوريا إلى الأمام والتطور، كما صرحت هذه الحكومة من قبل، وأن هذا الأمر سوف يؤدى بعد فترة وجيزة إلى حدوث انقلاب بسوريا يعقبه العديد من الانقلابات نتيجة لعدم قدرة الحكومات التي وصلت إلى الحكم في سوريا على الأخذ بيدها وإخراجها من المأزق والفترة الحرجة التي تعيشها.

كما شملت التغييرات، جهازي الأمن والاستخبارات، حيث تم القبض على نائب رئيس الجمهورية الأسبق ورئيس الأمن السوري " عبد الحميد السراج ".

وهذه السياسة – من وجهة نظر الباحث – تتفق مع سياسة الحكومة المؤقتة التي رأت ضرورة القضاء أو التنكيل بكل ما يتعلق بالنظام القديم (الناصري) من أفراد وسياسات، حتى وإن كان من بين هؤلاء الأفراد السراج الذي ساند لحكومة إبان الانفصال وغيره من الشخصيات.

وحتى تضفي الحكومة على النظام الجديد صورة من الليبرالية، أفرجت عن السجناء الذين وُجهت لهم تهم سياسية عدا العناصر الشيوعية. وهذا إن دل على شيء – من وجهة نظر الباحث – إنما يدل على رغبتها في درء أخطارهم ؛ خشية التآمر ضد الحركة الانفصالية فيما بعد.

كما قامت الحكومة بطرد القوات المصرية دون ترويعها(٢٤)، لكنه في الوقت نفسه هجوم لاذع على سياسة عبد الناصر القمعية التي كانت تهدف إلى القضاء على نفوذ العديد من الشخصيات السورية المناهضة لسياسته عن طريق الإبادة الفردية.. وأكدت أن عبد الناصر قادر على العودة إلى سوريا والسيطرة على مقدراتها في حالة فقد الحكومة الانفصالية لسلطتها، وعدم قدرتها على إعادة الاستقرار في سوريا والتصدي لكافة المشكلات التي تحدق بها(٢٥).

إلا أن ذلك يتنافى مع ما ذكره ناصر من أنه لا يريد القضاء على الحركة الانفصالية بالقوة العسكرية، ولذا فإن موضوع الإبادة الفردية فيه مبالغة شديدة لا تستند إلى الموضوعية والحقائق التاريخية، كما يظهر من خلال ذلك التهويل والتضخيم من سياسة ناصر والتي وُصفت بالقمعية.

ثالثًا – تداعيات الانفصال والموقف الدولي منه

مما لا شك فيه أن الانفصال الذي حدث في سوريا كان له تداعياته وردود أفعال دولية مختلفة.

فبالنسبة لمصر، أدى الانفصال إلى نتائج وخيمة من الناحية السياسية، وبخاصة بالنسبة لشخصية عبد الناصر، حيث اعتُبر هذا العمل من قبل بعض العناصر السورية بمثابة ضربة قاصمة لمكانته، لأن ذلك الانفصال أدى بدوره إلى إحداث ما يسمى بعملية الطلاق (الانفصال) العربي، لخطوة وحدوية وتجربة وحدوية فريدة من نوعها اتُخذت من قِبَل ناصر الذي دعمها بكافة السبل والطرق.

وقد أدى الانفصال إلى فشل تجربة عبد الناصر الاشتراكية، خاصة وأن قادة الانفصال أعلنوا فشل هذه التجربة في سوريا وعدم تقبلها من المجتمع السوري بالصورة التي عمل ناصر على فرضها ودعمت من القوة المصرية وأضعفت من القوة السورية.

ومن المعتقد – من وجهة نظر الباحث – أن الطبقات التي لم تستفد من النظام الاشتراكي مثل الطبقات العليا وبخاصة التجار الذين لعبوا دورًا مهمًا في دعم الحركة الانفصالية هم الذين رفضوا التجربة الاشتراكية، وليس المجتمع السوري برمته، فالطبقات والفئات البسيطة كانت تؤيد الفكر الاشتراكي المناهض للاستغلال والرأسمالية.

ومما يؤيد عدم التعميم بالنسبة لرفض أفكار عبد الناصر الاشتراكية، أن الاحتكارات الكبرى في سوريا التي كانت تمثلها الشركة الخماسية انزعجت من التأميم فتم تمويل حركة الانفصال حفاظا على الثروة التي بيد القلة الاحتكارية في سوريا ضد مصلحة كل جماهير الشعب. والدليل على وجود علاقة بين التأميم والانفصال أن التأميم كان في ٢٣ يوليو ١٩٦١ والانفصال في ٢٨ سبتمبر أي

بعد ٦٧ يوما. لكن دعاة الانفصال ومناهضي العروبة انتحلوا أسبابا للانفصال من نوع أن المصريين تدخلوا في حياة السوريين بشكل سافر وتسلطوا على حياقم بشكل قضى على الشخصية السورية.

يضاف إلى ذلك بداية ظهور ملامح الانقسام في مجلس قيادة الثورة، فعلى الرغم من أن ناصر كان قد أصبح أقل ميلاً إلى التشاور مع المقربين له، إلا أن هذا الانفصال أدى إلى إسناد مسئولية فشل التعامل معه بصفة رئيسية إلى عناصر مقربة لناصر وبخاصة المشير عامر وعدد من كبار مساعديه. وعلى الرغم من أن هذا الانفصال كان متوقعًا بصورة كبيرة من قبل عدد من أعضاء الدائرة الضيقة لناصر، فإن هذا الأمر لم يقف حائلاً أمام توجيه النقد اللاذع من قبل ناصر لمجموعة الصفوة التي كان يعتمد عليها من قبل[٢٦].

وظهر كذلك بداية ما يسمى بعدم الرضاء على سياسة عبد الناصر المتعلقة بالجيش أو القوات المسلحة المصرية أو بمعنى أدق، بدأت ملامح من عدم الرضاء على سياسة ناصر الخاصة بالناحية العسكرية وقيادة الجيش، والذي صار المشير عامر يمتلك بمقتضاها نفوذًا كبيرًا.

كما ساهم انفصام عرى الوحدة في زيادة حدة التنافر والتباعد بين مصر والعراق وعمق من طبيعة المشكلات التي كانت مثارة بين الطرفين آنذاك، والمتعلقة بالادعاءات العراقية في الكويت، وأدى ذلك إلى توجيه أصابع الاتهام من قبل عبدالناصر إلى العراق، بأنه أكثر المتنافسين مع مصر آنذاك، وأكثر الراغبين في تحطيم نفوذ مصر العربي وزعامتها لفكر الوحدة العربية. وزاد عبد الناصر على ذلك، بأن العراق كان السبب الرئيسي في فقد مكانته في سوريا، وأن الموقف العراقي سوف يزيد من حدة الخلافات العربية ويشعل الموقف الذي لن يكون بأي حال من الأحوال في صالح الوحدة العربية. ولذا أكد عبد الناصر أنه سوف يتخذ كافة الإجراءات التي

يعتقد أنها ضرورية من أجل عدم وقوع سوريا تحت النفوذ العراقي. وعلى الرغم من انفصال سوريا، فإن عبد الناصر كان يحدوه الأمل في نجاح فكر الوحدة العربية[٢٧].

ولم تقتصر تأثيرات هذا الانفصال بالنسبة لمصر على الناحيتين السياسية والعسكرية فحسب، وإنما أثرت تأثيرًا سلبيا فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فعلى الرغم من أن سوريا لم تكن تحتل مكانة اقتصادية كبيرة فيما يتعلق بسياسة مصر الاقتصادية، إلا أن ذلك لا ينفى وجود أهمية للسوق السوري بالنسبة للسياسات الاقتصادية الخاصة بمصر، حيث كانت سوريا تمد مصر بمصادر كثيرة من المواد الغذائية التي يحتاجها السوق المصري، والأهم من ذلك أنها كانت تمد مصر بالقطن قصير التيلة، إضافة إلى ذلك كانت بمثابة سوق مضمونة للصناعات المصرية المختلفة؛ ولذا فإن هذا الانفصال يمكن أن يعد بداية لمنافسة المنتجات السورية للمنتجات المصرية، وعائقًا أمام الاقتصاد والصناعات المصرية التي كانت تفيد إفادة واضحة من السوق السوري[٢٨].

أما بالنسبة لسوريا، فقد تحركت مع الانقلاب العسكري القيادات السياسية ودعت إلى اجتماع عُقد في دار أحمد الشرباسى، وصدر البيان عن المؤتمرين الذين يمثلون جميع الاتجاهات السياسية إلى جانب عدد كبير من كبار التجار والصناعيين ونص على "مناشدة الدول العربية والأجنبية تأييد خطوة الجيش الجبارة وأن ينظر الجميع بجدية وتعاطف مع رغبة وإصرار النظام الجديد الذي يريد إقامة ديمقراطية حقيقية في ظل القوات المسلحة " وتم دعم البيان بعد ذلك من قبل شكري القوتلي وفارس الخورى وسلطان الأطرش. وقد اعتبر عبد الناصر هذا البيان بمثابة طعنة غادرة من الذين ارتموا في أحضانه من قبل.

أما عن انعكاسات عملية الانفصال بالنسبة للنواحي السياسية، فقد اتفق ضباط القيادة على ترشيح ناظم القدس رئيسًا للجمهورية، ومأمون الكزبرى رئيسًا

للوزراء. كما كان هذا الانفصال بمثابة بداية إتاحة الفرصة من جديد لمختلف القوى السياسية والاجتماعية لاستئناف نشاطها الذي تقلص من جراء الوحدة بين مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٨، وفى الوقت نفسه السيطرة على الفصائل الشيوعية والاشتراكية المناهضة لنظام الحكم الجديد، ونتيجة لذلك بدأت الحكومة الجديدة عهدها بحظر الحزب الشيوعي وأعلنت أن الانتخابات يجب أن تدعم من قبل العناصر المؤيدة للنظام السوري الجديد. كما أدى إلى القضاء على السيادة المصرية التي سيطرت سيطرة محكمة على مقدرات الأمور في سوريا وكانت في الوقت نفسه تحظى بشعبية كبيرة من قبل عدد لا بأس به من السوريين. إضافة إلى ذلك فإنه من خلال هذا الانفصال استطاع السوريون إزالة القيود الصارمة التي فرضها ناصر على المشاركة العسكرية في الشئون السياسية. والأكثر من ذلك منح الجماعات المدنية السياسية وعدًا بمزيد من الحريات منذ الفترة الأولية(٢٩).

وبموجب هذا الانفصال أيضًا، أصبحت سوريا من أهم دعاة فكرة الوحدة الإقليمية كبديل أكثر فاعلية من فكر اتحاد الدول العربية، وقد استطاعت سوريا بموجب هذا النهج الجديد جذب عدد من الدول العربية في منطقة الشرق الأدنى وكانت هذه الدول مناهضة لأفكار عبد الناصر الوحدوية منذ عام ١٩٥٩. ولذلك أصبح من المتوقع أن تكون سوريا بمثابة العامل الفاعل في شحذ الدول المناهضة للفكر الوحدوي العربي على النهج الناصري إلى الفكر الوحدوي الإقليمي، حتى أنها أصبحت بمثابة المنافس الأكبر لعبد الناصر، فيما يتعلق بدعمها وعدد من الدول لفكر الوحدة الإقليمية أكثر من الوحدة العربية(٣٠).

وإذا اتجهنا صوب لبنان فقد كان الموقف صعبًا للغاية ولا تحسد عليه، نتيجة لأنها كانت تنتهج سياسة تقليدية ألا وهى سياسة الحياد تجاه الخصومات العربية المشتركة، ولذا لم يتضح الموقف اللبناني بصورة رسمية، حيث كان هناك من رأى ضرورة الارتباط بسوريا على أساس المصالح المشتركة بين البلدين والعلاقات

التاريخية، وخير دليل على ذلك أنه كان هناك ارتياح من قبل بعض القيادات المسيحية لما حدث في سوريا، وعلى الجانب الآخر أراد ناصر اللعب على الجناح الإسلامي ودعمه، لأن ذلك يمكنه من أن تكون لبنان بمثابة منطقة يستطيع من خلالها الوصول إلى سوريا والتصدي لكافة العقبات التي تواجهه من قبل الانفصاليين والداعمين لحركاتهم من اللبنانيين، وقاعدة يستطيع من خلالها قيادة حملته السرية لتقويض أعدائه في سوريا والأردن، وهذا سوف يؤدى بدوره إلى ازدياد حدة الصعوبات الموجودة في لبنان وعلاقاتها ببعض الدول العربية وبخاصة المجاورة لها، وهناك من أشار إلى تعهد لبنان بتقديم الدعم -في حدود الممكن- للحركة الانفصالية(٣١).

أما عن فلسطين فقد كان للانفصال تأثير جلى فيما يتعلق بتطور المسألة الفلسطينية، حيث إنه كان بمثابة بداية إضعاف الموقف العسكري العربي نتيجة لفقد ناصر السيطرة على الجيش السوري، وكذلك نتيجة للتناحر والتنافس الشديد الذي بدأت تظهر حدته بصورة واضحة بين القيادات العربية، وهكذا فإن هذا الانفصال الذي حدث في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة سيكون له تأثير مثبط في النهاية على آمال جزء كبير من اللاجئين العرب، ويزيد من تعقيد مشكلاتهم(٣٢).

وعلى الجانب الأردني، فقد ظهر الدعم العسكري الأردني غير المحدود للانفصاليين، رغبة من الملك حسين في الإبقاء على الأنظمة الملكية، حيث أوهمته الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأن فكر ناصر القومي العربي هدفه القضاء على الأنظمة الملكية، وكذلك بعض الدول العربية مثل العراق بزعامة قاسم الذي أكد للملك حسين ضرورة اتخاذ هذا الموقف ضد عبد الناصر الذي أصبح يهدد أركان النظام الملكي، ولذا تم الاعتراف بالنظام الجديد من قبل الملك

حسين، وعلى الرغم من اعتراف الأردن بالحكومة السورية الجديدة إلا أن المسئول عن الشئون الأردنية في مصر أعلن أنه لم يتم استدعاؤه عن طريق الحكومة المصرية[٣٣]. وصرح كذلك بأن ثلاثة من الضباط السوريين كانوا قد زاروه، وأخبروه بأن ناصر يعتزم خلال وقت قصير إرسال مجموعة صغيرة من المظليين إلى سوريا لكي ينفذوا الهجوم المضاد. وحتى يتفادى قوات الدفاع الجوى الموجودة في اللاذقية، فإن الطائرة التي كانت تقل الجنود سوف تتوجه إلى السعودية وشرق الأردن، وقد أشار المسئول عن الشئون الأردنية أن مصادره موثوق فيها، وذكرت هذه القصة في عمان.

وأوضح الملك حسين للسيد وليم نائب وزير الخارجية الأمريكية، أن أي تهاون من قبل الحكومة السورية الجديدة فيما يتعلق باستقرار الأمن والسيطرة على مقدرات الأمور، من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه للشيوعية والفكر الناصري من جديد، بل إن الملك حسين قرر التدخل عسكريا إلى جانب حركة الانفصال في سوريا إذا اتخذ جمال عبد الناصر قرارا باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على دولة الوحدة[٣٤].

ويمكن القول بأن تأييد الانفصال من قبل الأردن كان بسبب خشية الملك حسين من القضاء على النظام الملكي الوراثي في الأردن وتغلغل الفكر الناصري الداعي إلى فكرة القومية العربية ونظام الجمهوريات وكذا الاشتراكية، وكذلك نتيجة للتقارب الواضح بين النظام الملكي الأردني والأنظمة الرأسمالية وبخاصة البريطانية والأمريكية، ومن ناحية ثالثة خشية الملك من تغلغل النفوذ الشيوعي في الأردن.

أما العراق، فقد رحب ترحيبًا واضحًا بالانفصال، وخير مثال على ذلك محاولة عبد الكريم قاسم الدفاع عن الضباط الشوام، مما أدى إلى اتهام القاهرة له بالتآمر على القضية العربية، كما أكد عبد الناصر أن العراق كان أكثر الداعمين

لحركة الانفصال والمؤيدين لها، نتيجة لموقف ناصر من ادعـــاءات قاســـم التوســـعية وبخاصة في الكويت، ولذا جاء هذا الموقف العراقي المناهض لفكر ناصر الوحـــدوي، والمؤيد لدعم الأنظمة الملكية– وبخاصة الأردني– ومساندها، وقد أدى ذلك بـــدوره إلى تعميق حدة الخلافات بين ناصر وقاسم، مما حدا بناصر إلى التأكيد على أنه سوف يتخذ كافة الإجراءات الضرورية التي يستطيع بموجبها منع وقوع سوريا تحت التأثير العراقي[٣٥].

وحذت المملكة العربية السعودية نفس الاتجاه وهو الاعتراف بالانفصال[٣٦] وكان هذا التأييد خشية القضاء على النظام الملكي السعودي وسيطرة أفكار ناصر على البلاد، ودعمًا للسياسات الغربية التي كانت تتزعمها الولايات المتحدة آنذاك والتي كانت السعودية من أهم حلفائها.

أما الكويت، فلم تعترف بالحركة الانفصالية، لأنها كانت في حاجة إلى دعـــم عبد الناصر ومساندته ضد ادعاءات عبد الكريم قاسم[٣٧].

أما بالنسبة لموقف المغرب، فنتيجة للعلاقات القوية التي جمعت بـــين المغـــرب ومصر والتي ظهرت بصورة جلية من خلال مجموعة الدار البيـــضاء، أدى ذلـــك إلى وضع المغرب في موقف لا تحسد عليه فيما يتعلق بالاعتراف أو عدم الاعتراف بنظام الحكم الجديد في سوريا، حيث أكدت المغرب رغبتها في عدم اتخاذ أي موقف مـــن شأنه أن يُفسر من قبل ناصر على أنه عمل غير ودي، ولـــذا لم تعتـــرف بالحكومـــة السورية الجديدة، وأعربت عن قلقها بشأن السياسات الداخلية لهذه الحكومة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، وكان ملك المغرب قد أعلن من قبل أن الوحدة تؤدى إلى القوة العربية وليس إلى التشرذم [٣٨].

أشار السفير الفرنسي في المغرب بيومنت Beaumont، إلى أن الاتجاه المغربي بالنسبة لموضوع الاعتراف بسوريا من المحتمل أن يـــستمر في أن يكـــون مـــشروطًا

بناصر، بسبب العضوية العامة لمجموعة الدار البيضاء، وبسبب حاجة المغرب إلى الدعم المصري فيما يتعلق بموريتانيا[٣٩].

وحتى تستطيع المغرب الخروج من هذا المأزق، أشارت إلى أن الحكومة المغربية تأمل في المستقبل القريب أن تستطيع كل من مصر وسوريا على إقامة علاقات مستقبلية وطيدة، وإذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك، فإن الحكومة المغربية سوف تعمل جاهدة من أجل حل من خلال الجامعة العربية، وقد أشارت الحكومة المغربية كذلك إلى أن الدرس الذي يجب تعلمه من خلال ذلك هو أن الوحدة تحتاج أن تُبنى من خلال أسس راسخة ولن تستطيع أن تبنى أو تخلق بجرة قلم A stroke of the Pen، ومن أجل ذلك حاولت المغرب آنذاك العمل على تطوير جامعة الدول العربية وجعلها بمثابة آلية لفض المنازعات بهدف خلق الاتحاد السياسي الذي يفيد الأجيال المقبلة، أو بالأحرى من أجل المستقبل[٤٠].

وأشار أحمد بلفراج إلى أن أي تهاون من قبل الحكومة السورية الجديدة فيما يتعلق باستقرار الأمن والسيطرة على مقدرات الأمور، من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه للشيوعية[٤١].

أما تونس، فقد أدركت الحاجة إلى تحاشى التسرع فيما يتعلق بالاعتراف بالحكومة الجديدة في سوريا، وفى الوقت نفسه أدركت أن تأجيل قرار الاعتراف لمدة طويلة ربما يؤدى إلى وضع ترى الدولة الجديدة من خلاله نفسها محرومة من الدعم من العالم الحر وتضطر في هذه الحالة للبحث عن الاعتراف في أي مكان آخر، ولذا رأت ضرورة ألا يتأخر القرار أكثر من أسابيع قليلة[٤٢].

وأشارت مصادر تونسية، إلى أن التونسيين شعروا أن الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة لا رجعة فيه وحصل على الدعم من أغلبية كبيرة من الشعب، وبدا أن تونس رأت في نهاية الأمر، أن الاعتراف الكامل أمر حتمى لا مفر

منه، وأضافت أنها تشعر أنه من المفيد للمصلحة العامة والاستقرار في المنطقة إذا وافقت الجامعة العربية على مناقشة الموقف، ولكن حتى تأتى هذه اللحظة، فإن تونس ستظل على قراراتها بشأن الموقف في سوريا(٤٣).

أما اليمن، فلم تتخذ موقفًا مؤيدًا للانفصال(٤٤) ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات المصرية- اليمنية التي جمعت بين ناصر والبدر آنذاك، وذلك على الرغم من أن الإمام أحمد ظل على سياسة الريبة والشك في نوايا القاهرة واستغل فرصة وقوع الانفصال وأخذ يهاجم عبد الناصر ونظامه في مصر.

أما الجامعة العربية، فكانت آنذاك بمثابة الجهة الوحيدة الباقية كمظهر من مظاهر الوحدة العربية، ولكن هذا الوضع الذي أحدق بالدول العربية أدى إلى إحداث نوع من التفتت والتشرذم بين أعضائها فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية أو الانفصال خاصة أن ميثاق العمل داخلها لا يشجع على الوحدة بقدر ما يحافظ على التفكك بدعوى المحافظة على السيادة لكل بلد عربي. وكان هذا الوضع واستمراره يتفق مع مزاج الحكام العرب في انفراد كل منهم بالزعامة وإدارة شئون بلادهم بمنطق المشروع التجاري الصغير الذي يحافظ فيه صاحبه على الثروة من أن تذهب بعيدا. وصارت مقولة عبدالرحمن عزام أول أمين للجامعة العربية مثلا سائرا إذ قال "إنه يبحر بزورق العروبة بجوار الشواطئ ولا يخاطر بالملاحة في عرض البحر حيث كل قطر يريد أن ينصرف لحاله..". (٤٥).

يضاف إلى ذلك عملية التصويت داخل الجامعة التي ضمت بلدانا مؤيدة للانفصال وبلدانا معارضة له وبلدانا على الحياد، مما أدى إلى عدم قدرتها على اتخاذ موقف موحد آنذاك.

وبالنسبة لإسرائيل، فكانت تراقب كل هذه التطورات التي حدثت في سوريا وكذلك الأردن، وتستعد لمواجهة أية تهديدات تشعر بها، وتؤثر على أمنها(٤٦)، وقد

حذر السفير الأمريكي في تل أبيب إسرائيل وطالبها بضرورة مراعاة أقصى درجات ضبط النفس تجاه الأحداث في سوريا، وتشير إحدى الوثائق إلى مقابلة بين السفير البريطاني في تل أبيب ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، أكد فيها الجانبان أن انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة يمثل ضربة شديدة للفكر الثوري في منطقة الشرق الأوسط، مما يوفر فرصة ملائمة تماما لكلا الدولتين للتعاون معًا لمحاصرة مصر ومنعها من مد نفوذها على هذا النحو مرة أخرى(٤٧).

وإذا اتجهنا صوب إيران، فقد صرح شاه إيران بأنه إذا لم تعترف دول أخرى بالحكومة السورية الجديدة، فإن إيران سوف توضع في مأزق وسوف تواجه صعوبات جمة، كما صرح بأنه في حالة استطاعة عبد الناصر السيطرة مرة ثانية على مقدرات الأمور في سوريا، فإن ذلك سيعد بمثابة ضربة قاصمة (مميتة) للأردن، كما أن أخطر تداعياته سوف تكون على العراق والسعودية(٤٨). لأن كل هذه البلاد كانت مناهضة لفكر عبد الناصر الوحدوي العربي خشية من القضاء على أنظمتهم الملكية أو الوقوف بالمرصاد أمام الأفكار التوسعية.ولذا رأى الشاه ضرورة توخي الحذر الشديد، والالتزام به لمواجهة أية تطورات قد تؤدى إلى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ورغم ذلك رأى الشاه أنه لن يأسف فيما بعد على الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة(٤٩).

والواقع أن التأييد الإيراني لعملية الانفصال مرجعه، خشية النظام الحاكم في إيران من الفكر القومي العربي، ورغبة منه في عدم الخروج على الخط الرئيسي له وهو حراسة المصالح الأمريكية في الخليج والمناهضة للفكر العربي الوحدوي.

وعلى الجانب التركي، فعلى الرغم من أن عبد الناصر حذر تركيا من العواقب التي سوف تواجهها من قبل مصر في حالة اعترافها بالنظام الجديد في سوريا، إلا أن تركيا ساعدت في إدخال السلاح للانفصاليين يوم وقوع الانفصال ذاته،

وحركت أسطولها ليكون على أهبة الاستعداد في حالة وصول قوات مصرية إلى اللاذقية، ثم اعترفت بالحكومة السورية الجديدة. لمسايرة الموقف العراقي والإيراني، يضاف إلى ذلك أن العلاقات المصرية- التركية آنذاك كانت تشهد توترًا لم تشهده من قبل بسبب موقف تركيا المؤيد لحلف بغداد والمناهض لحركة القومية العربية، وبذلك أرادت إيران وتركيا أن تكون المنطقة العربية تحت النفوذ الغربي أسوة بهما(٥٠).

أما إنجلترا، فيتضح موقفها من خلال حديث هاريسون Harrisonالقائم بأعمال وزير الخارجية البريطانية فحينما كان في إيران، تم توجيه سؤال له خاص بتوقيت اعتراف حكومته بما حدث في سوريا، فأشار بأنه لا يجب التسرع في الاعتراف بالحركة الانفصالية التي قامت في سوريا، وأنه يفضل الانتظار حتى تتضح الرؤية وتستطيع دولته التعرف على ردود أفعال الدول العربية، وحينما وُجه إليه سؤال آخر بشأن رؤيته وتوقعاته للحكومة الجديدة، أشار إلى أنه يعتقد أنه من المبكر أن يضع تقييمًا مؤكدًا لهذه الحكومة، وأنه لا يمكن استبعاد أي محاولة رد فعل هجومية أو عنيفة من قبل عبد الناصر بطريقة ما، وربما من خلال عمليات التخريب(٥١).

وأضاف، أنه عندما ضغط عليه شاه إيران من أجل أن يصرح بأن دولته ترحب بتلك التطورات التي حدثت في سوريا، أجاب بأن مصلحة دولته ترى ضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن الوضع في سوريا كان متدهورًا قبل أن تشكل الجمهورية العربية المتحدة، وإن ظهر انحدار المد الشيوعي، وصرح بأن دولته ليست مغرمة بعبد الناصر ولكن عليها أن تتخذ حذرها وتثق تمامًا من أنه لن يوجد موطئ قدم للشيوعية في الشرق الأوسط.

ورغم أن الشاه أشار – كما أوضحنا – إلى أنه لن يأسف فيما بعد على الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، فإنه تفهم أسباب حذرنا(إنجلترا) الشديد من الاعتراف بالنظام الجديد في سوريا.

وقد أشار هاريسون إلى أن السيد فيروغى Furughi أشار إلى أنه كان ينبغي على السيد قدس ناخ Qods Nakh أن يضغط على هاريسون من أجل اعتراف بريطانيا بالحكومة السورية الجديدة بأقصى سرعة، وأضاف هاريسون إلى أنه ليس لديه أية معلومات عن ضغط الحكومة الإيرانية على تركيا من أجل إمداد الحكم الجديد في سوريا بالأسلحة، وأشار فيروغى إلى أنه وافق على هذه الرؤية، ولكن هاريسون أشار إلى أن فيروغى لم يكن قد أدرك الصورة كاملة، وإلى أن الشاه كان قد أصدر تعليمات مباشرة في كلتا الحالتين.

وأكد بيلى أن بريطانيا لا يجب أن تتحرك قبل الأمريكيين، وأنه يأمل أيضًا في أن يكون لديه السلطة ليشرح لحكومة الجمهورية العربية المتحدة الدوافع التي تجعل بريطانيا تُقدم على الاعتراف بالنظام الجديد في سوريا، وذلك قبل إعلان بريطانيا الرسمي بوقت طويل(٥٢).

أما الاتحاد السوفيتي فكان يتابع عن كثب بداية الانفصال، وكانت ردود أفعاله تتوخى الحذر وضبط النفس منذ البداية، على الرغم من أنها في غالب الأمر كانت ترحب بمسألة حل الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه من المحتمل أن موسكو تحاشت في بداية الأمر الاعتراف بنظام الحكم الجديد في سوريا ودعمه نتيجة اعتبارات سياسية تكمن في طبيعة علاقاتها مع ناصر، إلا أنها لم تستمر في هذا الأمر واعترفت بالحكم الجديد في ٧ أكتوبر من العام نفسه، وبثت مصادر شيوعية رسمية وغير رسمية للصحف التركية والصحف الشيوعية البلجيكية تأييدها لنهاية حكم ناصر في سوريا، حتى لو تحالف الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي في سوريا مع

البرجوازية ومع الإقطاع والرجعية، وظهر أن الأمر لـديهم "لـيس إقامـة عدالـة اجتماعية بل الأمر بالنسبة لهم هو السيطرة الشيوعية.(٥٤).

وقد جاء الاعتراف السوفيتي بالانفصال – من وجهة نظر الباحث – نتيجـة لعدم تأييد الاتحاد السوفيتي الشيوعي للأفكار القومية والوحدوية بصفة عامة.

وأدى اعـتراف الاتحاد السوفيتي إلى مواجهته لصعوبات جمة من قبل ناصر، الذي أعلن استياءه من الدعم الشيوعي المبكر لنظام الحكـم الجديـد في سـوريا، واعتراف الكتلة الشيوعية بالنظام السوري الجديد دون استشارته، والأكثر من ذلك أن التنافس العراقي المصري من وجهة نظر السوفييت سوف يزيـد مـن المـصاعب السوفيتية في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع البلدين، والحفاظ على سلامة المكاسب التي حصلت عليها في الشرق الأدنى منذ عام ١٩٥٦.

وأشـار (روسك) إلى ضرورة تشاور الاتحاد السوفيتي مع دول الكومنولـث، من أجل اتخاذ موقف موحد بشأن موضوع الانفصال والسياسات التي يجب أن تتبـع فيما بعد، ورغم ذلك أشار إلى أنه يشك في تضافر العمل الموحد أو المتطـابق بـين الجانبين (٥٥).

أما بلغاريا، فقد اعترفت بنظام الحكم الجديد في سوريا في نفـس التوقيـت الذي اعترف فيه الاتحاد السوفيتي به ونعني به ٧ أكتوبر ١٩٦١ (٥٦). وقد جاء هذا الاعتراف تمشيًا مع سياسة الكتلة الشيوعية المناهضة للأفكـار الوحدويـة وبخاصـة القومية العربية.

وعـلى الجانب الأمريكي، فقد اعترفت المكـسيك بالحركـة الانفـصالية، وأشار (روسك) السوفيتي إلى أنه يعتقد أنه من المفيد للاتحاد السوفيتي أن يعترف عدد من الدول خارج حلف شمال الأطلنطي مثل المكسيك بالحركـة الانفـصالية قبـل الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكدت الولايات المتحدة أن هذا الأمر صعب للغاية، لأن ازدياد حدة عدم الاستقرار في المشرق العربي الأدنى والفرص الكبيرة من أجل التخريب الشيوعي في سوريا ربما تؤدى إلى صعوبات جسيمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وبمجرد وقوع الانفصال وردت برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية بعمان في ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ يُفهم منها أن الموقف في سوريا غير واضح وأن الإدارة الأمريكية تعتقد أنه في حالة ما إذا كان عبد الناصر يأمل في توظيف القوة العسكرية بنجاح ضد الانفصاليين فإنه كان عليه أن يتحرك في الحال. كما أوضحت البرقية أن ذلك يدل على فشل عبد الناصر في محاولة استخدام القوة، ويبدو أنه وافق على انفصال سوريا خشية العمل العسكري، وأن الإدارة الأمريكية ترغب في اتباع علاقات ودية مع حكومته وتقديم النصح له، ولا مانع من الاعتراف بالنظام الجديد في حالة طلبه ولكن في الوقت المناسب ؛ لأن هذا النظام يمكن أن يساير السياسة الأمريكية. وفى ٣٠ سبتمبر من العام نفسه وضعت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه النظام الجديد في سوريا في مذكرة جاء فيها " إنه من الواضح أن الانفصال قد نجح وأن عبد الناصر الذي بدأ بجهد عسكري لم يُكتمل بهجوم بحري على اللاذقية تراجع واستدعى قواته عندما وجد أن القوات السورية في الشمال قد أيدت الانفصال وأنه قبل بما لا يمكن احتماله وهو يعانى من نكسة كبيرة " أما والنتيجة النهائية أنه ربما يغير سياسته إلى التنمية الداخلية في مصر وعلى الولايات المتحدة التريث وعدم الاعتراف المبكر بالنظام الجديد في سوريا، وفى الوقت نفسه في حالة ما إذا انتظرت طويلاً فربما تضيع عليها فرصة المبادرة بأن تكون مع النظام الجديد في سوريا، ولذا ففي أكتوبر من العام نفسه صدر بيان في وزارة الخارجية الأمريكية باعتراف الولايات المتحدة بهذا النظام(٥٦).

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج النقاط التالية:

–كان الفكر العربي الوحدوي من أهم ثوابت ثورة يوليو ١٩٥٢.

– أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد – من وجهة النظر المصرية –للقضاء على الأخطار الغربية والشيوعية التي تحدق بالعالم العربي وهى السبيل الوحيد نحو نهضته.

– أن سياسة الأحلاف المناهضة للفكر العربي الوحدوي من أهم الأسلحة التي استخدمتها الدول الغربية للقضاء على هذا المشروع الطموح من قبل مصر وسوريا.

– أن مشروع الوحدة كان بإصرار من الجانب السوري وبخاصة العسكري أكثر من الجانب المصري، وأن ناصر أُرغم على الموافقة عليه نتيجة لهذا الإصرار السوري رغم عدم اقتناع ناصر به آنذاك وتأكيده على أنه يجب دراسته دراسة جيدة والتروي والتمهل قبل إعلانه.

– جاء مشروع الوحدة سريعًا لدرجة أنه نظر إليه على أنه حلم لا حقيقة، لأنه ليس اتفاقًا أو إطارًا سياسيًا، بل هو أبعد من ذلك وأعمق. إنه عملية تاريخية كاملة:سياسية، أيديولوجية، اقتصادية، اجتماعية. من هنا فإن هؤلاء الذين ينظرون إليه كعملية سياسية خالصة يخطئون حقيقته الواقعية.

– أن هناك تحاملاً كبيرًا على شخص عبد الناصر، وإلقاء أسباب الانفصال على عاتقه وسياساته وأسلوب إدارته لمشروع الوحدة، مع تجاهل للخلفيات أو العوامل الأخرى التي وقفت كعقبة كؤود في سبيل استكمال مسيرة الوحدة.

- أوضحت الدراسة أن مصر قدمت لسوريا الدعم خلال فترة الوحدة، وأن عبد الناصر لم يكن على علم ببعض تصرفات المصريين التي ضايقت عددًا من السوريين.
- لعبت الأطماع العربية والرغبة في التوسعات الخارجية على البلدان العربية دورًا في تفتيت الفكر العربي الوحدوي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن السياسات التي تدعم القُطْرية في العالم العربي كانت أقوى من السياسات الوحدوية القومية.
- أن السياسات التي طبقت في سوريا في أغلب المجالات كانت في معظمها لا تتفق مع طبيعة المجتمع السوري، كما أن السوريين لم يفيدوا منها بالقدر الذي أفاد منه المصريون، كما أن أغلب هذه السياسات كانت نظرية وليست تطبيقية.
- أن النظام الاشتراكي – من وجهة النظر الناصرية – كان السبيل الوحيد لنجاح التجربة الاقتصادية في العالم العربي، في مقابل ذلك رأت الحكومة الانفصالية بصفة خاصة والتجار وأصحاب المصالح الاقتصادية من السوريين بصفة عامة أن تطبيق هذا النظام كان من أهم الأسباب التي أدت إلى انفصام عرى الوحدة المصرية- السورية.
- أن العمل العسكري لم يكن من أولويات عبد الناصر كخيار للقضاء على الحركة الانفصالية.
- كانت الدول العربية ذات الأنظمة الملكية – خشية تداعى أنظمتها والقضاء عليها – من أكثر الدول الداعمة للانفصال والمناوئة للفكر الوحدوي على النهج الناصري والداعمة للقوى الغربية المناهضة لهذا الفكر.

- أن غالبية الدول العربية التي عارضت الانفصال، عارضته من أجل مصالح تربطها بمصر وليس إيمانًا منها بفكرة الوحدة العربية، وإلا لماذا لم تنضم تلك الدول إلى المشروع الوحدوي حينما طُرح عليها؟
- أوضحت الدراسة مدى الوهن الذي كانت عليه الجامعة العربية فيما يتعلق بموقفها من الانفصال، وذلك بسبب نظام التصويت المعمول به داخل الجامعة والذي يشترط التصويت بالإجماع فيما يتعلق بأي قضية تُعرض عليها، وهذا الشرط من أهم أسباب ضعف الجامعة العربية وعدم فاعليتها فيما يتعلق بالقضايا المطروحة عليها.
- هناك دول عربية كلبنان اتخذت موقف الحياد الظاهري ودعم الانفصال عمليًا حتى لا تورط نفسها في معاداة جانب على حساب جانب آخر، وهذا يعنى تغليب المصلحة القطرية أيضًا على حساب المصلحة القومية، وهناك اليمن التي دخلت الوحدة رسميًا فيما سُمى باتحاد الدول العربية.
- كانت هناك قوى إسلامية غير عربية في منطقة الشرق الأوسط، كإيران وتركيا تدعم الفكر الانفصالي وذلك لارتباطها الوثيق بالسياسات الغربية المناهضة لكل فكر عربي وحدوي، فاستمرار الوحدة المصرية- السورية من شأنه كبح الطموح الإقليمي لهاتين الدولتين.
- على الرغم من الترقب الذي بدا في الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالانفصال، إلا أنه يمكن القول أنها كانت من أكثر الدول إفادة من الانفصال، حيث إنه من وجهة نظرها يسهم وبشكل واضح في إضعاف الجانب العسكري ويثير القلاقل والاضطرابات بين دولتي المواجهة؛ وبالتالي فإن إسرائيل هي الفائز الأكبر في حالة الانفصال، كما أن انشغال عبدالناصر بتداعيات الانفصال قد استحوذ على الجزء الأكبر من تفكيره، واتجاهه إلى

الجنوب ومساندة ثورة اليمن ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لتعويض ما فقده في سوريا، أدى ذلك إلى تراجع فكرة الاهتمام بالقضية الفلسطينية بعض الوقت.

- أن الدول الغربية الرأسمالية وكذا الدول الشيوعية وقفت بالمرصاد للفكر الوحدوي وأيدت الانفصال خشية من ظهور فكر وحدوي قومي عربي يقف بالمرصاد أمام الأنظمة الرأسمالية الغربية وكذا الأنظمة الشيوعية خاصة وأهما كانا من ألد أعداء الأفكار الوحدوية العربية، وقد أدت الأيديولوجيات العربية المختلفة إلى مساندة القوى الإمبريالية والشيوعية في تنفيذ مخططاهما المناهضة لفكرة الوحدة العربية.
- جسد عبد الناصر النموذج الأكثر فاعلية للزعامة العربية الهادفة لتحقيق الوحدة العربية، وظهر ذلك من ثوابت أهدافه الوحدوية، حتى وإن كانت تحمل في طياها الرغبة في تأكيد الذات.
- أوضحت الدراسة ما كان يتمتع به عبد الناصر من شخصية كارزمية حتى أن الانفصاليين أنفسهم أكدوا على زعامته وقدرته على القيادة، وظهر ذلك بصورة جلية عقب الانفصال وعودهم إليه لقيادة الوحدة بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة فيما بعد.
- على الرغم من توجيه أصابع الاهام إلى عبد الناصر فيما يتعلق بدوره في فشل الوحدة، إلا أنه لا يمكن إلقاء تبعات هذا الانفصال على شخص عبدالناصر وحده بمنأى عن العوامل الأخرى الداخلية والخارجية، ولذا يمكن القول بأن هناك مبالغة في توجيه اللوم لعبد الناصر وحده في إفشال الوحدة. فالواقع التاريخي يكشف لنا عن جملة من العوامل ساهمت في فصم عرى الوحدة.

– على الرغم من تواجد عوامل كثيرة: محلية وعربية ودولية، حديثة وتقليدية، رأسمالية واشتراكية، إمبريالية وسوفيتية، قومية عربية وشيوعية عربية، أدت إلى الانفصال بيد أن المسؤولية الرئيسية إنما تقع على عاتق الصف الوطني العربي، في فرعه القومي العربي والشيوعي العربي.

– على الرغم من فشل الوحدة المصرية – السورية إلا أنها تعد بمثابة أول تجربة وحدوية وانتصارًا قوميًا في تاريخ العرب المعاصر، ولكن اتضح من خلال دراسة هذا الموضوع – وحتى وقتنا الراهن – أن الوعي العربي لم يكن على مستوى حاجات الثورة العربية والوحدة العربية، وأن الأيديولوجية العربية على درجة من التأخر والتقليدية تجعلها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التحرر والوحدة والتقدم العربي.

– أثبتت الوقائع التي أعقبت الانقلاب رغبة غالبية الشعب السوري– وأبرزهم عدد من قادة الانفصال– في إعادة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن العمل الوحدوي هو السبيل الداعم للبلدان العربية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

من خلال هذه التجربة الوحدوية، يجب أن يعي العرب أنه لا يوجد تناقض بين القومية والوطنية، وإلا كيف قامت الوحدة الألمانية، والوحدة الإيطالية، والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ولذا ينبغي على العرب – كما يذكر عاصم الدسوقي – أن يلتفتوا إلى الجانب البرجماتي في الوحدة العربية الذي يحقق قوة العرب وتفوقهم عندما يصبحون وحدة واحدة حتى في الحد الأدنى من أشكال الوحدة ألا وهو الكونفيدرالية (التعاهدية) التي قد تصل مع نضج الأيام وصدق النيات إلى الشكل الثاني ألا وهو الفيدرالية، وهى المقدمة الحقيقية للوحدة الكاملة.

وإذا كان العرب يريدون أن تكون لهم خصوصية، فلا بد من إحياء القومية العربية وقيام الوحدة العربية، ولكن على أسس علمية وموضوعية، وهذا ليس بالأمر الصعب، خاصة وأن العالم العربي يمتلك كل مقومات الوحدة.

هوامش الدارسة

١- جاد محمد طه: الوحدة العربية المحاولات والإنجازات، الإمارات، ٢٠٠٢، ص ٧٤.

٢- سيد عيسى: الملف الوثائقي... مصر وسوريا نحو الوحدة في ضوء الوثائق البريطانية عام ١٩٥٧، دورية مصر والعالم المعاصر العدد الأول، يوليو ٢٠٠٩، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩، ص٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٨ – ٥٧٠.

٣- حسن نافعة: في ذكرى الوحدة المصرية- السورية، شبكة الصحافة غير المنحازة، ٢٦ فبراير ٢٠٠٨ ؛ جاد محمد طه: مرجع سابق، ص ٨٠- ٨٣.

٤- إبراهيم محمد محمد إبراهيم: مصر وسوريا بين الوحدة الاندماجية والانفصال (١٩٥٨ – ١٩٦١) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس ١٩٩٨، ص ١٣.

٥- محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا، القاهرة ١٩٦٢، ص ٥.

٦- جاد محمد طه: مرجع سابق، ص٨٣- ٨٦.

7- F.O:371 /15737: Department of State Bureau of Intelligence and Research , Research Memorandum RNA-6,October 12, 1961,Implications of Syria's Secession from the United Arab Republic, P.2 F.O:371/158790: From Ankara to Foreign Office , Foreign Office and Whitehall Distribution ,No.1364,October 2,1961

8- Implications of Syria's Secession

مذكرات بشير العظم: جيل الهزيمة والانفصال، دمشق، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١، ص٢٢٣، ٢٢٤.

(9) F.O 371/158489: From Cairo to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution , No.942 ,September29,1961.

(10) Ibid.

(11) F.O 371/158489: From Cairo to Foreign Office , Foreign Office and Whitehall Distribution , No.948 ,September30,1961.
F.O:371/158790: From Ankara to Foreign Office , No.1364.
مذكرات بشير العظم: المرجع السابق، ص٢٢٤.

(12) Ibid.
(13) F.O 371/158489: From Cairo to Foreign Office Departmental Distribution , No.960 ,October 1,1961,
(14) Ibid.
(15) F.O 371/157827: From Damascus to Foreign Office , Foreign Office and Whitehall Distribution , No.105 ,October 6, 1961,
(16) bid.
(17) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession, F.O:371/158790: From Ankara to Foreign Office , No.1364.
مذكرات بشير العظم: المرجع السابق، ص٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩.

(18) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession
(19) Ibid.
(20) Ibid.
(21) Ibid.
(22) Ibid.
(23) Ibid.
(24) Ibid.
(25) Ibid.
عاصم الدسوقي: حفلة شتائم لجمال عبد الناصر والوحدة المصرية السورية، صحيفة العربي، العدد ١١٢٠٦، ٢٠١٠/٥/٨

(26) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession
(27) Ibid.
(٢٨) Ibid. مذكرات بشير العظم: المرجع السابق، ص٢٢٥ -٢٢٧.
(29) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession
(٣٠) Ibid. هدى جمال عبد الناصر: الوحدة المصرية- السورية في الوثائق البريطانية، جريدة مصر الحرة، الأربعاء، ١٤ فبراير،٢٠٠٧
(31) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession
(32) Ibid.
(33) F.O 371/158489: From Cairo to Foreign Office ,Foreign Office(secret)and Whitehall (secret) Distribution, No.946 ,September30,1961.

F.O:371/158790: From Aman to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, No.814, October 2,1961
F.O:371/158790: From Foreign Office to Aman, Foreign Office and Whitehall Distribution, No.1104,October 4,1961
هدى جمال عبد الناصر: الوحدة المصرية– السورية.

(34) F.O 371/158489: From Cairo to Foreign Office September30,1961.

(35) F.O:371/158790: From Foreign Office to Aman,No.1104,October 4,1961

(36) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession

(37) Ibid.
F.O:371/158790: From Foreign Office to Aman,No.1104,October 4,1961

(38) F.O 371/157827: From Rabat to Foreign Office,No.376 ,October 7, 1961.
محمد عبد الوهاب سيد أحمد: الدبلوماسية الخفية للولايات المتحدة الأمريكيـــة في العـــالم العربي، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٥٤.

(39) F.O 371/157827: From Rabat to Foreign Office,No.376 ,October 7, 1961.

(40) Ibid.

(41) F.O 371/157827: From Tunis to Foreign Office , Foreign Office and Whitehall Distribution , No.663 ,October 7, 1961.

(42) Ibid.

(43) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession

(44) Ibid.

(45)Ibid.
هدى جمال عبد الناصر، بالوثائق البريطانية... هكذا تآمروا علي الوحدة بـــين ســـورية ومصر16-3-1430 هـــ

(46) F.O 371/157827: From Tehran to Foreign Office , Foreign Office (Secret) and Whitehall Secret) Distribution , No.1090 ,October 7, 1961.

(47) Ibid.

(48) F.O 371/157827: From Cairo to Foreign Office , Foreign Office and Whitehall Distribution , No.985 ,October 6, 1961, Addressed to Foreign Office telegram No, 985 of October 6

(50)F.O:371/158790: From Ankara to Foreign Office , No.1364. ؛

F.O:371/158790: From Ankara to Foreign Office , Foreign Office and Whitehall Distribution ,No.1361,September 30,196.

إبراهيم محمد محمد إبراهيم: المرجع السابق، ص ٤٨٦، ٤٨٧؛

(51) F.O:371 /15737: Implications of Syria's Secession

(52) Ibid.

(٥٣) ؛ إبراهيم محمد محمد إبراهيم: المرجع السابق٤٧٦. .Ibid

(54) Ibid.

(55) Ibid.

(56) F.O 371/157827: From Cairo to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution , No.984 ,October 5, 1961;

إبراهيم محمد محمد إبراهيم: المرجع السابق، ص ٤٥١– ٤٥٣.